مجلة العلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: الواقع الاجتماعي العراقي وانعكاسه عل إعادة بناء الدولة
اسم الكاتب: أ.م.د. نغم نذير شكر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1156
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 17:04 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى

المجلد الثامن – العدد الثاني– ٢٠١٩ مجلة العلوم القانونية والسياسية

الواقع الاجتماعي العراقي وانعكاسه على إعادة بناء الدولة

Iraqi Social Reality and Its Effect on the State Rebuilding

الكلمة المفتاحية : **الواقع الاجتماعي، العراق، إعادة بناء الدولة.**

Keywords: social reality, Iraq, State rebuilding.

أ.م.د. نغم نذير شكر

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية – جامعة بغداد

Assistant Prof. Dr. Nagham Natheer Shuker
Center of Strategic and International Studies – University of Baghdad
E-mail: master@cis.uobaghdad.edu.iq

ملخص البحث

Abstract

هناك قضية وإشكالية تواجه المجتمعات المعاصرة ألا وهي مسألة التطابق بين هوية الإنسان وهوية الشعب من جهة وهوية النظام السياسي والدولة من جهة ثانية، والحقيقة المدركة هي أن الاختلافات والتباينات في الهويات لأي مجتمع أو دولة تعد مسألة نسبية وليست مطلقة وهي متغيرة في الزمان والمكان، فكل المجتمعات تحوي داخلها درجة من درجات التنوع القومي أو الديني أو السياسي، ولقد استطاعت بعض الدول أن تحقق لأفرادها وشعوبها ونظامها السياسي قدراً من التناسق يكفل أقصى درجات التماسك السياسي بين المواطنين، بينما اخفقت في دول أخرى ليبرز قدر متزايد من التصدع والانشقاق بين هويات الأفراد والمجتمع والنظام السياسي وهو ما تعاظم ظهوره بفعل تداعيات الحضارة المعاصرة واحساس الأفراد بأن ما يربطهم بمجتمعاتهم ونظمهم السياسية ودولهم، أما أن يكون قابلاً للتفاعل معه أو أن يكون أمداً غير مقبول الاستمرار في التفاعل معه.

المقدمـــــة

Introduction

نظراً إلى موقع الوطن العربي الاستراتيجي وإلى موارده الطبيعية المهمة من نفط وغاز، فهو موضع اهتمام بالغ للغرب بالدرجة الأولى ولغيره أيضاً وهو شريان مهم للحياة في العالم.

لذلك خضع الوطن العربي لهيمنة مصالح القوى الخارجية منذ الحرب العالمية الأولى وحتى الأن، بدرجات مختلفة ومن جانب لاعبين أساسيين مختلفين بين فترة وأخرى وقد ساهمت هذه المصالح والتدخلات فضلاً عن عوامل داخلية وبُنى هيكلية متخلفة في الكثير منها، في تجزئة الوطن العربي واستمرار انقسام البلدان العربية وتخلفها وعدم وحدتها[١].

ويتميز العراق بتنوع إثنياته وأقلياته وبما أن الإثنيات والأقليات تكوين بشري يمتاز بالتنوع الطبيعي من حيث الدين والمذهب والسلاسة والمعتقد وإن مستقبلها مرهون إلى حد بعيد بالتعامل الفعلي لممارسة السلطات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، إلا أن أسلوب التعامل في الظرف الحالي اصبح جافاً وبعيداً عن مقتضيات العدالة والحرية وولد تمايزاً طبقياً وطائفياً واضحاً، افرازاته التهميش والتشتت والتأثير المباشر على الخصوصيات وينبغي الإشارة إلى أن أزمة الهوية تنشأ نتيجة عدم استطاعة الدولة تأدية وظائفها بصورة كاملة من حيث تحقيقها مايسميه (نيكي رانحل) الاندماج الثقافي أي تحويل الدولة ولاء الناس وانتماءاتهم من العشائر والقرى والامارات الصغيرة إلى النظام السياسي المركزي.

وعليه تقوم فرضية البحث على الاتي:

(إن الفكرة الجوهرية التي يقوم عليها نظام الدولة – الأمة هي أن الدولة والهوية القومية ترتبطان بعلاقة وثقى بحيث تبرز أزمة الهوية حينما لا يتولد التطابق التام بين نطاق الدولة وامتدادها من ناحية ووعي الجماعة لوجودها من ناحية أخرى، إذ إن المشكلة عموماً تتعلق بالصدام بين جماعتي الاكثرية المهيمنة والاقلية من حيث صعوبة جعلهما توازن الشعور بأن الدولة ملك الجميع وتنتمي إلى الجميع من دون تميز).

وعليه فقد تم تقسيم البحث إلى عدة محاور أساسية، تضمن المحور الأول إشكالية بناء الدولة أما المحور الثاني فتناول التنشئة الاجتماعية والسياسية وبناء الدولة والمحور الثالث الواقع الاقتصادي والسياسي وماهية النظام الاقتصادي القائم أما الرابع توظيف قدرات الدولة الاستيعابية والوظيفية للخروج من المأزق العراقي الراهن ثم أخيراً المحور الخامس تضمن السيناريوهات المستقبلية المحتملة، وانتهى البحث بخاتمة واستنتاجات.

المحور الأول

The first theme

إشكالية بناء الدولة ومرتكزاتها

The Problem of State Building and Its Foundations

يُشير مصطلح بناء الدولة (*state- building*) إلى عملية تراكمية مركبة طويلة الأمد تجري بتخطيط واع ومقصود من النظام السياسي، وترمي في الأساس إلى تكوين وحدة مجتمعية حول الكيان الذي تقوم عليه، لذا هي عملية مركبة يقوم بها النظام السياسي والمجتمع على حد سواء، وإن كان النظام السياسي وجهازه البيروقراطي يقع عليهما العبء الأكبر والأهم من هذه العملية، إذ هما اللذان يقومان بصوغ المخرجات في حين أن المجتمع يقوم بصوغ المدخلات، لذا يتطلب الأمر وجود جهاز بيروقراطي فعال لإدارة عملية البناء، التي تتطلب بدورها تفكيك بنى النظام التقليدي وتفكيك انتماءاتها وولاءاتها الفرعية وإعادة تجميعها وتركيبها بما يحقق وحدة الولاء والانتماء إلى الدولة فحسب، من خلال توليد حسن الانتماء المشترك بين الجماعات الثقافية المختلفة عبر اجتذاب الهويات الفرعية ودفعها صوب الانخراط في مؤسساتها من جهة وعبر استجابة سريعة لمطالب تلك الجماعات بالشكل الذي تشعرها بقوة الدولة المادية والمعنوية وبضرورة وجودها واستمرارها لإشباع تلك المطالب من جهة أخرى، وهنا فحسب تغدو الدولة مشتركاً عاماً ليكون الدفاع عنه واجباً على المجتمع[٢].

وهناك محددات ذات صلة بالكون المنوط بها عملية البناء، ويتمثل ابرزها في :

أ. الأطراف المنوطة بعملية إعادة البناء والانتهاء بالدولة المستهدفة، فكلما كانت الأطراف القائمة بعملية البناء تأخذ شكلاً مؤسساً أو تنظيم في سيف تحالفي، تقبلت الدولة المستهدفة فكرة التدخل. ذلك أن التدخل الفردي يعيد مفهوم الاستعمار بشكله التقليدي، مما يخلق ممانعة داخلية للمشرع وتشهد دول الشرق الاوسط واقعاً مختلفاً، ففي العراق، تحولت عملية إعادة البناء فيها إلى احتلال امريكي غادر الأمم المتحدة

وضرب بالقوانين والمواثيق الدولية عرض الحائط، أضف إلى ذلك العلاقة المتوترة تاريخياً بين الولايات المتحدة كدولة منوط بها عملية البناء، والطرف المزمع إعادة بنائه[٣].

ومن جانب آخر، فإن العبرة هنا في النمط العام لأداء السلطة والتزامها بإزالة الحدود الجامدة أمام الحراك الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ومرونتها في معالجة المشكلات حيث أن فشل نظم الحكم العربية في بناء الأمة، كل في دولته، نتيجة ابتعاد جميع هذه النظم عن دائرة الحكم الرشيد، كان هو السبب الرئيس في تصدير العرب إلى العلوم السياسية مفهوم الدولة الفاشلة التي لا تحقق أمناً، لنفسها، ولا لمواطنيها ولا لغيرهما، والتي تمثل عبئاً على العالم والتاريخ بتصديرها للإرهاب، النازحين، بل يصبح وجودها نفسه محل شك كبير[٤].

وليس من شك في أن هناك قضية وإشكالية تواجد المجتمعات المعاصرة ألا وهي مسألة التطابق بين هوية الإنسان وهوية الشعب من جهة وهوية النظام السياسي والدولة من جهة ثانية، والحقيقة المدركة هي أن الاختلافات والتباينات في الهويات لأي مجتمع أو دولة تعد مسألة نسبية وليست مطلقة وهي متغيرة في الزمان والمكان، فكل المجتمعات تحوي داخلها درجة من درجات التنوع القومي أو الديني أو السياسي، ولقد استطاعت بعض الدول أن تحقق لأفرادها وشعوبها ونظامها السياسي قدراً من التناسق يكفل أقصى درجات التماسك السياسي بين المواطنين، بينما اخفقت في دول أخرى ليبرز قدر متزايد من التصدع والانشقاق بين هويات الأفراد والمجتمع والنظام السياسي وهو ما تعاظم ظهوره بفعل تداعيات الحضارة المعاصرة واحساس الأفراد بأن ما يربطهم بمجتمعاتهم ونظمهم السياسية ودولهم، أما أن يكون قابلاً للتفاعل معه أو أن يكون امدا غير مقبول الاستمرار في التفاعل معه[٥].

ب. توافر الإرادة الحقيقية لإعادة بناء الدولة: يتضح مدى أهمية هذا العنصر عند مقارنة حالة اليابان على سبيل المثال، لحالتي العراق وافغانستان ففي الحالة الأولى، توافرت نية حقيقية لإعادة بناء اليابان، وكان الهدف الرئيس واضحاً وهو تحويلها إلى دولة ديمقراطية

تنبذ الحروب من أجل ضمان عدم دخول دول العالم في حرب عالمية ثالثة. أما في حالتي العراق وافغانستان فلم يكن بنية بناء الدول حاضرة فعلياً، بقدر ما استغل الشعار غطاء لأهداف أخرى متعلقة بتوازنات القوة(٦).

لذلك هناك ثلاثة إشكاليات أساسية تغذي فكرة التفتيت إذا ما استحكمت وأولها الطائفية ونظام المحاصصة أحد مخرجاتها، إذ أن استمراره سيعني دفع الدولة نحو المزيد من التفتيت والانقسام والمذهب والاثنية، فتعزيز المواطنة من الطرق، التي تُعَدُّ بمنزلة حجر الزاوية في استعادة مقومات الدولة العراقية وتعزيز الهوية الوطنية الجامعة.

والثاني: الإرهاب والفساد وهما وجهان لعملة واحدة، فإن تمت استعادة الدولة لمكانتها وهيبتها، فإنها يمكن أن تستعيد بالتالي وحدتها والعكس صحيح أيضاً ولاسيما إذا استحكم امراء الطوائف.

والإشكال الثالث: الهوية التي أجهز عليها الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وهي أن كانت ضعيفة أو هشة فإنه يمكن تقويتها بتلبية المطالب وإعادة النظر بالدستور سواء بتغييره أو بتعديله بما يؤدي إلى تعزيز المواطنة وابراز الجوامع والمشتركات وتقليص الفوارق والمختلفات فيما يتعلق بالهويات الفرعية واحترام خصوصياتها(٧).

ج. التخطيط الجيد لمراحل إعادة البناء: من خلال وضع اولويات واضحة لعملية إعادة البناء تتضمن اجابات محددة على التحديات المتوقعة ومشاركة مختلف القوى سواء المنوط بها البناء أو الأطراف الداخلية، في وضع هذه الخطط وصياغتها، على أن تتمتع هذه الخطط بالمرونة الكافية عند التطبيق بشكل يضمن كفاءتها وفاعليتها. وتقدم حالة اليابان نموذجا مثالياً للتخطيط الجيد لإعادة بناء الدولة حيث بدأ التخطيط بعد دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية ببضعة اشهر، أي قبل أن تضع الحرب اوزارها وشارك فيه مختلف اجهزة صنع القرار، وقدمت خلاله سياسات للتعامل مع التحديات المتوقعة، مما كان له عظيم الأثر في نجاح هذه الخطط، ويختلف هذا الوضع في حالة العراق، التي خلت من أي تخطيط مركزي كما يفترض أن يكون عليه شكل الدولة، ولم يتم دراسة المجتمع

العراقي قبل الغزو بشكل واف يساعد على انجاح الخطط[٨]. إن عملية بناء الدولة هي أهم مراحل تنظيم الهوية، لأن الدولة هي التي ستتولى ابراز عناصرها وتوحيد الأفراد المنتمين إليها في اطار جغرافي واحد، تبدأ هذه المرحلة بالحوار بين الجماعات والقبائل والطوائف والعشائر ومختلف مكونات المجتمع حول شكل الدولة ونظام الحكم والترتيبات والمراحل الزمنية لإنشاء مؤسسات الحكم والاجهزة البيروقراطية حيث أن بناء الدولة عملية تتم من الداخل أي تقوم بها مجموعات إثنية ذات خصائص مشتركة وغير مشتركة تقدم تنازلات متبادلة من أجل خلق كيان جديد يمثل بالنسبة إليهم الهوية الوطنية الجامعة. لذا فإن بناء الدولة في مجتمع تتعدد فيه الانتماءات والإثنية والقبلية والطائفية واللغوية والدينية كما في نيجيريا والسودان ولبنان والعراق وليبيا، ليس بالعمل السهل، فقد يعجز الفرقاء عن القيام بذلك إذا نقشت بينهم العادات الاقصائية في المقابل نجد في دول أخرى، كالولايات المتحدة وسويسرا وكندا، أن أفراداً من مختلف المشارب الثقافية والاثنية يجتمعون تحت مسمى الشعب الواحد في البلد الواحد ذي السلطة المركزية الواحدة والهوية المرجعية الواحدة التي لا تتطابق بالضرورة مع الاصول والإثنية والثقافية الغالبة في هذه المجتمعات، فليس من الضروري أن تتطابق الحدود الجغرافية للدولة مع الحدود التي تضعها الهويات لنفسها[٩].

وأخيراً، تبرز أهمية عدم الافراط في استخدام العنف من قبل القوى المنوط بها البناء، أو المراهنة عليه، لأن العنف في حد ذاته يمكن أن يولد صراعات داخلية توقف عملية البناء. واطلت هذه الاشكالية براسها حين بدأت محاولات إعادة البناء في العراق وافغانستان، قبل حسم الصراعات الداخلية أو التوصل إلى حد أدنى من التوافق الداخلي والاقليمي الضروري. واضطرت الولايات المتحدة لاستخدام درجات مرتفعة من العنف لغرض مشروعها لإعادة البناء، مما أدى إلى توليد مزيد من الصراعات السياسية والعسكرية ذات الطبيعة الطائفية داخل الدولتين[١٠].

وحقيقة الأمر أن ما تقدم يبقى جدلاً أدبياً أن لم يعمل ساسة العراق على رفض اجنداتهم الخارجية ويعملون انطلاقاً من وحدة المصير المشترك والشراكة في الوطن، وهذا يعني ضرورة تعديل الدستور القائم بالشكل الذي يحقق إجماعاً وطنياً، وهذا بدوره يحتاج إلى جملة آليات تعمل على تحقيقه ومنها:

١– التوقف عن إعادة انتاج النظام التقليدي.

٢– الايمان بالمشتركات مع الآخر المختلف.

٣– قبول مبدأ الوحدة مع التنوع.

٤– الالتقاء حول نقاط الاتفاق والمشتركات.

٥– التخلي عن فكرة امتلاك الحق المطلق.

٦– التخلي عن فكرة أن السلطة من حق فئة معينة دون أخرى[١١].

المحور الثاني

The second theme

التنشئة الاجتماعية والسياسية والثقافية وبناء الدول

Social, Political and Cultural Formation and States Building

إن كل ما تقدم يتوقف نجاحه على وجود تنشئة اجتماعية سياسية للمجتمع موازنة للثقافة السياسية التي يروج لها النظام السياسي، إذ إن التنشئة الاجتماعية – السياسية هي التربية السياسية للمواطنة أو بالأحرى هي التربية على الطاعة وهي أهم رابطة بين النظم الاجتماعية والنظم السياسية لأنها العملية التي تؤدي بالأفراد إلى المساهمة السياسية أو الانخراط بدرجات مختلفة في النظام السياسي القائم. والتنشئة الاجتماعية السياسية هي العملية التي يتعرف بها الفرد إلى النظام السياسي وهي التي تقرر مداركه للسياسة وردود افعاله ازاء الظاهرة السياسية، إذ أنها تهتم بدراسة الوضع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في المجتمع، وتأثير ذلك في الفرد وفي مواقفه وقيمه السياسية، لذلك هي تنشئة اجتماعية سياسية، إذ أنها جزء من النسق الاجتماعي الذي يحيا في كنفه الفرد، فهي تتضمن عملية نقل واكتساب للقيم والمعايير والادوار والسلوكيات، فضلاً عن أنها اكساب الفرد سلوكاً سياسياً معيناً(١٢).

وعليه فإن مفهوم المشاركة السياسية تعني هنا حق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات السياسية وفي اضيق معانيها تعني حقه في أن يراقب تلك القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من الحاكم، وهي تعني عند (صموئيل هنتغتون وجون نيلسون) (ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع قرار الحكومة سواء كان هذا النشاط فردياً أم جماعياً منظماً أم عفوياً ومتواصلاً أم مقتطعاً، سلمياً أم عنيفاً، شرعياً أم غير شرعي، فعالاً أم غير فعالاً). كما أنها شكل من الممارسة السياسية يتعلق ببنية النظام السياسي وآليات عملياته المختلفة إذ يمكن موقعها داخل النظام السياسي في

المدخلات سواء كانت مساندة له أو معارضة، ولكنها تستهدف تغيير مخرجات هذا النظام السياسي بالصورة التي تلائم مطالب الأفراد والجماعات، كما أن المشاركة السياسية تعني "أن تصدر القرارات العليا تعبيراً عن رغبة المجتمع، ولهذا تتطلب الامور ظهور التنفيذ النيابي ونظم الانتخابات والاستفتاء والاستعانة بالخبراء"(١٣).

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: كيف السبيل إذاً إلى معاينة المجتمع العراقي بصورة واقعية تقارب حقيقته؟

هناك تياران نظريان في الغرب، التيار الأول يقول إن مجتمعات الشرق ومنها مجتمعاتنا العربية هي مجتمعات تقليدية مقسمة إلى طوائف وعشائر وجماعات منغلقة لا قبل لها بالعيش في مجتمع حديث، أو الانتماء إلى كل أكبر هو الأمة. وهناك تيار نظري آخر يقول أن المجتمع العراقي، أو مجتمعات الشرق عموماً تطورت إلى نمط حديث، فهم أمم بالمعنى العلمي، ذات طبقات حديثة تتفاعل في اطار الدولة القومية الحديثة. هاتان النظريتان تقولان أما أن المجتمع تقليدي يعتمد على معايير النسب وايديولوجيا القرابة أو المكانة الدينية والتعصب والانغلاق الطائفي، وأما أنه حديث يعتمد على التعليم الحديث والانتاج والثروة والعلم وما إلى ذلك، والحقيقة أن النظريتين صحيحتان، أو إن شئتم أن النظريتين خاطئتان في الوقت ذاته. والسبب بسيط جداً، إذا اعتبرنا المجتمع التقليدي هو النقطة (أ) والمجتمع الحديث هو النقطة (ب)، فإن المجتمع العراقي (ومجتمعات أخرى كثيرة)، ينتقل من (أ) إلى (ب) منذ اصلاحات مدحت باشا في سبعينات القرن التاسع عشر(١٤).

لذا تعد التنشئة عملية تنموية تكسب الفرد الاتجاهات والمشاعر ازاء النظام السياسي وازاء دوره فيه إذ أنها تعمل على توحيد مشاعر واتجاهات أفراد المجتمع نحو تحفيز أهداف معينة، لذا تعمل على توحيد توجيهاتهم ومشاعرهم نحو زوايا ثلاث:

١– الادراك: أي ما يعرفه ويعتقده شان النظام.

٢– المشاعر: أي ما يشعر به الفرد ازاء النظام بما في ذلك الولاء والالتزام المدني.

٣– الكفاءة: احساس الفرد بالجدارة السياسية وما يستطيع أن يؤديه من ادوار في النظام(١٥).

معنى هذا أن هناك كتلة أساسية وكبيرة من المجتمع العراقي انتقلت إلى الشكل الحديث من التنظيم، أي أنها صارت تنظر إلى نفسها وتزاول نشاطها باعتبارها:

أ) مجموعة أفراد، كل فرد منها ينتمي إلى كل أكبر هو الأمة أو الدولة القومية الحديثة وهي العراق.

ب) هذا الفرد ينظر إلى نفسه من زاوية قيمته الذاتية، ما انجز من تعليم، أو ما كدسه من ثروة انتاجية أو بمزيج من الاثنين، بمعنى أنه لا يعتمد على لقبه العائلي، أو منحدره الشريف أو نسبه القبلي، هذا هو التنظيم الحديث الذي يضع الأفراد في طبقات اجتماعية معينة ويزج الطبقات في كيان الأمة[١٦].

وبالتالي، فإن دوام ماسة الدولة يقضي إلى امكانية ولادة بيئة من الالفية المتبادلة بين الجماعات الثقافية والدولة الناشئة، وليس بالضرورة أن تكون بيئة التالف هذه بيئة سلمية فقط، بل أنها قد تشمل أيضاً على علاقات اجتماعية سلمية وتنازعية في آن واحد، غير أن التنازع هنا بناء ويصب في صالح دوام وجود الدولة لا زوالها، بحيث أن الدولة ستغدو عادةً ضمن اطار أزمة الاندماج المشترك الوحيد ذي القدرة على توحيد الجماعات الثقافية على اختلاف مطالبها وانتماءاتها الفرعية، لكونها ببساطة تحتكر القوة والجاذبية الفكرية اللتين تجعلانها مالكة للقدرة على اشباع المطالب والحاجات، وبالنتيجة سوف تحقق الدولة الوعي القومي بالانتماء إليها فيما بين اعضاء المجتمع الذي يعد غاية جوهرية بذاتها يساعدها في تحقيق أهدافها الاخرى مثل الامن والرفاه والعدالة، إذ أن من المستحيل تقديم الدولة بوصفها كيانا للإكراه الخارجي فحسب من دون أن يشغل قطعاً ضمير الأفراد أو محاكاتهم العقلية[١٧].

وبما أن التعدد الثقافي يفضي إلى ارساء تصورات وممارسات مرتبطة بالمواطنة، فإنه يوازي بدقة تغيرات الانموذج الذي ينبغي الاحاطة بمعناه وخيره وقيمته ومخاطره، وبموجب ذلك يجب أن تكون الحقوق السياسية شاملة للكثرة من المواطنين على الاقل دون إقصاء

لأي جماعة أو اغلبية أو حرمانها من امتلاك متطلبات وممارسة حقوق المواطنة واداء واجباتها[١٨].

المفترض بالدولة أنها أمة سياسية وطنية تحتوي التعددية المجتمعية على تنوعها العرقي والطائفي والاثني على أساس من مبدأ المواطنة الذي يعني وحدة انتماء عضوي بين الفرد والدولة، بصرف النظر عن دينه وطائفته وقوميته وإثنيته. فالدولة هنا جمهور المواطنين وأمة أفراد الدولة ومجموع رعاياها، توحدهم (على تنوعهم) هوية سياسية موحدة هي هوية الدولة (السياسية الوطنية) لا غير وحينما نقول لا غير فإننا نعني بذلك أن الشرعي في عرف الدولة فقط وفقط إنما هو هويتها السياسية، فليس للدولة هوية دينية أو طائفية أو عرقية، وادنى ركون من الدولة لهوية فرعية مجتمعية يجعلها دولة تمييز واقصاء وليس للدولة إلا الاعتراف بالتنوع واعطاء التعددية حقها ومجالها الطبيعي الذي يعني اشتغالها في حقل المجتمع (كأمة انسانية) وليس الدولة (كأمة سياسية)، فللمجتمع حق ممارسة ذاته على أساس من تنوعه العرقي وتعدديته الطائفية لما يحقق هوياته الفرعية الطبيعية لكي تبقى هذه الممارسة ضمن اطارها المجتمعي وليس السياسي، وعليه فإن كثيراً من المتابعين العرب يحملون النظم السياسية العربية مسؤولية أولى عن التدهور الذي آل إليه النظام الاقليمي العربي في نهاية القرن العشرين، فهذا يرتبط بالأساس اللا ديمقراطي، بل المعادي للديمقراطية الذي تأسست عليه[١٩].

لذا فعلى النظام السياسي العراقي أن يعمل على أن تكون ثقافته السياسية موجهة إلى التنشئة الاجتماعية – السياسية، بوصف الاخيرة جزء من الأولى، ومن ثم يعمل على إعادة تخطيط ورسم وتوجيه سياسات ومؤسسات التنشئة بما يخدم توحيد المجتمع العراقي واقامة السلم القيمي، وصولاً إلى اقامة السلم المدني والدولة المدنية. وعلى هذا الأساس، فمن الافضل أن ينصب العمل على توجيه المناهج الدراسية ووسائل الثقافة والاعلام والاتصال بمؤسسات المجتمع المدني بالشكل الذي يفرغها من كل ما يحرض على العنف والكراهية ورفض الاخر. وأن تدعو المناهج الدراسية وتعمل على تعزيز العيش المشترك وقبول الاخر

المختلف والشراكة في الوطن والوطنية والوحدة، وقبل هذا كله لابد من تعزيز ثقافة وسمو القانون والامتثال له، وذلك يبدأ من الطبقة السياسية لأنها هي المعنية بقيادة الدولة والمجتمع، فالنظم المستبدة لم تكن مستبدة لو أن الحاكم ارتضى أن يخضع للقانون نفسه الذي يخضع له المحكوم[٢٠].

فالسؤال الذي يطرح نفسه هنا: كيف السبل لبناء، وترسيخ ثقافة التسامح في ظل ما آلت إليه اوضاعنا من عنف وارهاب؟ هذا يحتاج إلى:

١- بيئة سليمة ولا عنفية والتي بدورها تقوم على وجود قوانين وانظمة تشريعية تعتمد المساواة وإقرار التعددية، كذلك تعتمد على وجود قضاء مستقل ونزيه لتطبيق القانون وخلق بيئة اجتماعية ومجتمعية من خلال منظمات مستقلة للمجتمع المدني تساهم في تعزيز التعايش والمشترك الانساني.

٢- التوصل إلى فهم مشترك لفكرة التسامح وهذا يقوم على تنزيه مباديء التسامح من الفكرة الساذجة حول تعارضها مع مباديء العدالة وتصويرها وكأنها تعني غض الطرف عن الارتباكات والانتهاكات كحقوق الإنسان مثل ممارسة التعذيب أو الاغتصاب أو القتل الجماعي وغيرها التي تسقط بالتقادم.

٣- الاعتراف بحقوق الغير ومعاناة الفئات المستضعفة، وهذا يعني إنصاف الأفراد والجماعات التي تعرضت حقوقها للانتهاك وذلك بعيداً من الاعتبارات المصلحية والنفعية السياسية والشخصية من خلال الاقرار بمعاناة فئات وشعوب وأمم وأديان وطوائف وجماعات مستضعفة تعرضت بسبب اللا تسامح وهضم الحقوق لمآسٍ كبيرة لحقت بها من جراء حروب وأعمال إبادة وقمع واستباحات باسم القومية أحياناً أو باسم الدين أو باسم الطائفية أو المذهب أو مصالح الكادحين أو غير ذلك من المزاعم الايديولوجية[٢١] وعليه، فإن ضمان النظام السياسي العراقي لثقافة سياسية تعود إلى تنشئة اجتماعية سياسية سليمة تأخذ بعين الاعتبار ما تقدم، كفيل بأن يرتقي بالفرد والعائلة والمجتمع العراقي إلى مستوى تعزيز قيم الثقافة المشتركة والوحدة في الوطن،

والتي يصب كلها في مصلحة اقامة الدولة المدنية والمجتمع المتحدث، وهي خطوة اولى نحو ماسة السلطة وبناء الدولة – الأمة على أساس سليم[٢٢].

المحور الثالث

The Third theme

الواقع الاقتصادي والسياسي وماهية هوية النظام الاقتصادي القائم وأثره على الواقع الاجتماعي

The Economic and Political Reality and the Essence of the Identity the Existing Economic System and Its Effect on Social Reality

تطور مفهوم القوة وتعددت اتجاهاته على مر التاريخ فيما بين القوة العسكرية والقوة الاقتصادية والقوة على الاقناع والتأثير حتى العصر الحديث وبزوغ التكنلوجيا الحديثة وتأثيرها في مفهوم القوة سواء كانت المادية أم المعنوية. كان المفهوم التقليدي للقوة هو مفهوم القوة الصلبة بما يشمل القوة العسكرية والقوة الاقتصادية بأنه الأساس الذي تبنته المدرسة الواقعية وتم فهم التفاعلات الدولية من خلاله لأزمنة طويلة، ويعتمد بالأساس على مقدرات الدولة المادية وقدرتها على توظيفها لإجبار خصومها على اتباع ما تنشده وبالتالي تحقيق أهدافها ومصالحها. ولكن ما فتحته العولمة من الامكانات الهائلة بأدواتها وتغييره لإعادة تركيبه وبنائه، إذ هي غيرت نظرة الإنسان إلى نفسه وبدلت موقعه في العالم بقدر ما غيرت علاقته بمفردات وجوده سواء تعلق الأمر بالهوية والثقافة والمعرفة أو بالحرية والسلطة والقوة[٢٣].

أما مشكلة الاقتصاد العراقي بالنسبة إلى التخطيط، فإن للعوامل السياسية دوماً أثرها البالغ في عملية التخطيط والتنمية بسبب ما تفرضه من قيود وتوجيهات سلطوية مسبقة ومن مؤثرات حقيقية على طبيعة القرارات فإن تطبيق السياسات الاقتصادية تتحرك على وفق الية رد

الفعل المدني أي (التكتيك) في بعض الاحيان أو معالجة المشاكل الاقتصادية التي تحصل بين وقت وآخر[٢٤].

وبعد عام ٢٠٠٣ انفردت مقدمات السياسة الاقتصادية في العراق بخصوصية منفردة كونها لم تندرج في سلم تطور الدولة الطبيعي، ويمكن عد هذه الفوضى الاقتصادية نتاجاً لأكثر من نصف قرن مر بها الاقتصاد العراقي أسست لأن تكون:

١- القطاعات الانتاجية غير فاعلة أو غير مؤثرة في بنية الاقتصاد الوطني، فالصناعة العراقية صناعة هامشية أو غير مناسبة وغير قادرة على الدخول إلى الاسواق المحلية على الاقل والزراعة العراقية أيضاً مصابة بانخفاض الانتاج وتدهور البنى التحتية نتيجة ارتفاع تكاليف المنتج المحلي.

٢- تدن في مستوى خدمات البنى الارتكازية المجتمعية منها والاقتصادية.

٣- اعتمادية شديدة على النفط في توفير الايرادات المالية وسيادة ظاهرة التعامل مع القطاع النفطي كمورد مالي لاقتصاد ريعي (احادي الجانب) أكثر مما هو مورد مالي يمكن استثماره للنهوض بالقطاعات الانتاجية الاخرى (الزراعة، الصناعة، السياحة،، وغيرها) في الاقتصاد الوطني[٢٥].

وقد أشار كتاب التنمية السياسية إلى افتقار بعض الدول الوطنية حديثة الاستقلال إلى المؤسسات الضرورية لأداء الدولة لمهامها، مثل المؤسسات العسكرية والامنية والتشريعية والقضائية والتنفيذية وما يتبعها من اجهزة أو مؤسسات إدارية في العاصمة أو المحافظات والاقاليم. ويرتبط هذا بقدرة الدول على الاضطلاع بالمهام المطلوبة منها، وهو ما يشير إليه البعض بالفعالية أو بالقدرة على الانجاز، فقد كان على الدولة الوطنية أداء مهام ضرورية مثل حفظ الامن والدفاع عن حدود الدولة والانفاق على البنية الاساسية، والخدمات الضرورية المجانية وشبه المجانية، وفي مقدمتها الخدمات التعليمية والصحية وما يتطلبه كل ذلك من جهاز إداري كفوء لتعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المتاحة، وانفاقها على اوجه الانفاق العام بأعلى كفاءة ممكنة تحقق افضل توزيع ممكن للموارد المتاحة[٢٦].

وفي حالة العراق فإن النظام السياسي السابق قد اثقل كاهل الاقتصاد العراقي بأعباء كبيرة وحوله إلى اقتصاد مفكك وسياسات غير عقلانية وإضعاف ميزانية الدولة بسبب المغامرات العسكرية في حروب منذ عام ١٩٨٠ وحتى ٢٠٠٣، ومع احتلال العراق لثاني احتياط نفطي في العالم (١١٢) مليار برميل فإن هذا النفط كان عاملاً من عوامل انتهاك حقوق الإنسان العراقي إذ أن سيطرة الحاكم (الفرد) على الاقتصاد لغرض تحشيد قاعدة واسعة لتوطيد حكمه القمعي وانتاج سياسات واجراءات تمييزية ادت إلى اتساع الفئة المقربة منه عبر انشطة عديدة منها التجارة مع الخارج، فضلاً عن امتلاك الثروة بيد السلطة الشمولية قادت إلى امتلاك النظام قوة القمع مما سبب انهياراً في البنية السياسية والمجتمعية والاقتصادية والثقافية، باختصار كان الاقتصاد العراقي مسيسا ومؤدلجاً استأثرت به السلطة الشمولية التي احتكرت آلية صياغة خططه ومساراته باتجاهات تقودها (رغبوية) العقل السياسي للسلطة الحاكمة ذاتها[٢٧].

ونتيجة لذلك فقد تفاقمت مشكلة البطالة في العراق بعد سقوط النظام السابق وتحولت إلى معضلة عجزت الحكومات المتعاقبة عن ايجاد الحلول المناسبة لها، فقد اخذت تشكل هاجساً مقلقا للدولة بعد أن تفاقمت معدلاتها وتنوعت اتجاهاتها وتعددت أسبابها بحيث تجاذبت أسباب الماضي مع ظروف الحاضر فيدفع معدل البطالة إلى الارتفاع ليصل إلى ٢٨% حسب مسح التشغيل والبطالة لعام ٢٠٠٣ ثم تراجع إلى ١٨% عام ٢٠٠٦ وإلى ١٥% عام ٢٠٠٨ وهذا الانخفاض يعزى إلى طبيعة سياسة التشغيل التي تنبتها الحكومة بعد عام ٢٠٠٥ والهادفة إلى زيادة اعداد المشتغلين في الدولة واجهزة الامن، وهذا ما يفسر الدور الكبير للقطاع العام في الاقتصاد العراقي وعلى الرغم من الانخفاض الذي حصل في معدل البطالة نتيجة اتباع الدولة ما يعرف بشبكة الرعاية الاجتماعية الذي رصدت له (٣٣٠) مليون دولار امريكي في عام ٢٠٠٧ إلا أنه مازال مرتفعاً. أما من ناحية الفقر، فإن تاريخ العراق الاقتصادي الحديث يعد ابرز مثل على التناقض بين وفرة الثروات الطبيعية وضآلة المنجزات، أو بين غنى البلاد وفقر السكان حيث يجمع العراق بين وفرة المياه والمساحات

الشاسعة من الاراضي الصالحة للزراعة مع قلة نسبية في عدد السكان وموارد طائلة من النفط، إلا أنه مازال وسيبقى يعاني من الحرمان الذي اصاب سكانه مالم تتخذ الاجراءات والاساليب اللازمة والمناسبة للتخفيف من حدة الفقر[٢٨].

ولا بد أن نشير هنا إلى أنَّ التنمية لا تقتصر على رفع المستوى المعاشي وبناء اقتصاد مزدهر، وإنما تنعكس حتى على البعد العسكري للأمن الوطني، حيث أن توفر امكانات مادية عالية للدولة ، سينعكس على بناء قوة عسكرية قادرة على تلبية احتياجات الدفاع والامن الداخلي والخارجي، فضلاً عن احتياجات التوازن الاستراتيجي العسكري والردع الدفاعي على المستوى الاقليمي لحماية الدولة من العدوان الخارجي بوساطة الاحتفاظ بهذه القوة في حالة استعداد مثالي دائم للدفاع عن حدود الدولة وعقمها، والقوة العسكرية هي الاداة الرئيسة في تأييد السياسة الخارجية للدولة وصياغة دورها القيادي وخاصة على المستوى الاقليمي ويمتد البعد العسكري إلى اعداد الدولة والشعب للدفاع ودعم المجهود الحربي في زمن الصراع المسلح ولتحقيق مطالب الردع في فترات السلم، فحماية الأمة من الافكار سواء كانت داخلية أم خارجية، يرتكز في نهاية المطاف على امكانية تحقيق التنمية، فاذا كانت الاخطار داخلية (ازمات، صراعات، بطالة، ركود، اضطرابات جماعية، عصيان مدني، أزمة اقتصادية، بطالة، امية، تعصب) فإن وجود تنمية شاملة من شأنها أن تحد من خطر التهديدات الداخلية، أما إذا كانت الاخطار خارجية (حرب، اعتداءات، هيمنة) فإن التنمية هي الأساس في بناء القوة اللازمة لردع التهديدات الخارجية سواء كانت عسكرية أم اقتصادية أم ثقافية أم سياسية[٢٩].

وعليه، فإن من الضرورة بمكان وبإدراك مسبق بالحاجة الملحة إلى اعتماد سياسات عامة فاعلة، بادراك ضرورة اصلاح العملية السياسية وتطهيرها من الفساد الخارجي والعام الذي علق بها والعمل بالآليات الديمقراطية الصحيحة والالتزام بها وتوزيع الثروة بشكل عادل ومنطقي ومتوازن والعمل الجدي بمبدأ المشاركة السياسية بمضامينها التي تحققها فعلاً وليس شكلا. وبدون ذلك تصبح أية سياسة عامة يجري الحديث عنها في سياق عمل مؤسسات

الدولة واجهزتها والحكومة أمراً لا قيمة له، ويصبح الاستقرار بمختلف ابعاده ومستوياته أمراً يصعب تحقيقه وقد يكون بعيد المنال[٣٠].

وعليه ينبغي العمل على ما يلي:

١- وضع الخطط اللازمة والكفيلة بمعالجة الاختلافات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وخصوصاً احتلال الهيكل الانتاجي واحتلال هيكل التجارة الخارجية فيما بينها، فضلاً عن وضع الخطط الكفيلة بمعالجة الفقر والبطالة من قبل الجهات المعنية.

٢- تحفيز وتنشيط القطاعات الاقتصادية الاخرى وخصوصاً الزراعة والصناعة والسياحة، وذلك من خلال انشاء صندوق سيادي توضع فيه ايرادات النفط ولكن بشكل تدريجي أي تقليل الاعتماد على النفط وتحقيق العدالة بين الاجيال من ناحية وتحقيق التنوع الاقتصادي من ناحية أخرى.

٣- تفعيل دور الضرائب وذلك من خلال اصلاح الادارة الضريبية وادخال الحاسب الآلي وحصر المكلفين بفعل الرسوم الكمركية ورسوم الخدمات بشكل عام.

٤- العمل على اقامة الصناعات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال توفير ما تحتاجه هذه الصناعات من تمويل وتدريب واستشارات وغيرها عن طريق اقامة حاضنات الاعمال التي تؤدي إلى رفع قدرة وكفاءة تلك الصناعات على الانتاج والمنافسة داخلياً وخارجياً في كافة القطاعات الاقتصادية وهذا ما يؤدي إلى تحقيق التنوع الاقتصادي.

٥- تسهيل الاجراءات التي تجعل القطاع الخارجي (الوطني والاجنبي) يقود حركة النشاط الاقتصادي وهذا يعني أن القطاع الخاص سوف يقوم بالمزيد من الابنية السكنية وغير السكنية والانشاءات والآلات والمعدات والاثاث وغيرها ووسائل النقل وغيرها، مما يعني ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت وأخيراً تحقيق التنويع الاقتصادي[٣١].

المحور الرابع

The Fourth theme

توظيف قدرات الدولة الاستيعابية والوظيفية والاقتصادية للخروج من المأزق العراقي الراهن

The Employment of the Absorptive, Functional and Economic Capabilities of the State to Get out of the Current Iraqi Impasse

ليس هناك شعار في ظاهره حق، وما قد يمتخض عنه غير ذلك، مثل شعار: نحن أولاً: لنستعيد عجز بيت شعر شهير لأبي فراس الحمداني، يقول فيه: إذا مت ظماناً فلا تزل القطر! وقول آخر منسوب لمدام بمبادرو (عشيقة لويس الرابع عشر)، تقول فيه: أنا وبعدي الطوفان! إن كانت الحالة الأولى تعد انانية ضرورة، فالثانية أنانية مرضية، بالتبعية: كما ينتاب الناس، مثل هذه المشاكل النفسية، سلوكيات الدول أيضاً، ليست بعيدة عن الاحوال النفسية لنخبها الحاكمة(٣٢).

يتطلب بناء الدولة – الأمة في العراق من النظام السياسي – أن يقود عملية شاملة في توظيف قدرات الدولة الاقتصادية والوظيفية والاستيعابية نحو تعزيز الشعور بالانتماء المشترك وتجاوز الولاءات الفرعية صوب الولاء للدولة والوطن فحسب. وهنا لابد للنظام السياسي في العراق من العمل على توظيف قدرات الدولة الاقتصادية لتحقيق استجابة متسارعة لمطالب المجتمع وخاصة المتعلقة بتحقيق الامن والاستقرار وفرص العمل وتحقيق الذات. ولابد من أن يرافق هذه العملية عدالة توزيعية، إذ على النظام السياسي أن يعمل على تحقيق العدالة في توزيع القيم بين مختلف مكونات المجتمع. ويصاحب هذه العملية عملية تسخير لقدرات الدولة الوظيفية في توظيف قدرات المجتمع وقدرات الدولة عبر استيعاب مختلف مكونات المجتمع في مؤسساتها، سواء بشكل مباشر عبر الانخراط في مؤسسات الدولة أو بشكل غير مباشر عبر الانخراط في القطاع الخاص الذي لابد للدولة العراقية والنظام السياسي العراقي أن

يقيمه ويسنده لاستيعاب الطاقات الشابة العاطلة عن العمل، وبذلك يحقق هدفين: الأول: استيعاب المجتمع وحل مشكلة البطالة.

والثاني: دعم مؤسسات الدولة من خلال استنهاض القطاع الخاص وتوجيهه إلى ما يحقق وفرة اقتصادية للدولة من خلال تنويع مصادر الاقتصاد وهي خطوة اولى للخروج من مآزق الاقتصاد الريعي(٣٣).

ومن بين المعايير العامة التي يمكن أن تستعمل في تقييم الجوانب المختلفة من النماذج العملية للطفرات الاقتصادية بعد تطبيقها التخطيط الاستراتيجي الشامل للاقتصاد ما يأتي:

١- سهولة الانطلاق من انجازات المرحلة الجارية للتنمية والبناء عليها لضمان تواصل مسيرة التنمية بسلاسة نحو النماء المستدام وتجنبا لإجهاض بعض البرامج الجاري تنفيذها قبل تحقيق أهدافها.

٢- الحرص على تنمية الموارد الطبيعية الوطنية المتاحة مع القدرة على الاستفادة منها على المدى الطويل مع المثابرة على تنمية الموارد الطبيعية التي لم تستغل من قبل.

٣- القدرة على الاستفادة من جميع الموارد البشرية المحلية بمختلف مستوياتها وقدراتها البدنية والعقلية وادراجها في الخطة الاستراتيجية للتنمية والتوسع في مجال التنمية لتشمل جميع المواطنين على اختلاف اهتماماتهم ومهاراتهم ومؤهلاتهم(٣٤).

ولكن تتطور المؤسسات الديمقراطية وتزدهر فلابد من توفير شرطين هما:

أ) أن يسود تكامل اجتماعي*Social Solidarity* قوي قادر على ضمان تماسك مكونات المجتمع كافة.

ب) أن يضم المجتمع تنوعاً كافياً *Diversity* كي تتفاعل مكوناته الاجتماعية بفاعلية.

ففي غياب التكامل الاجتماعي القوي فإن المجتمع يقع تحت تهديد الانحلال وتصبح الحكومة الديمقراطية ضعيفة جداً في الامساك بهذه الاجزاء (المكونات) مع بعضها بعضاً، ليبرز اتجاه قوي للسيطرة على مكونات المجتمع كافة للحفاظ على وحدته(٣٥).

من جانب آخر، ينبغي تجديد الدعوة إلى امتلاك المعرفة ونقصد بها هنا المعرفة المشغولة بالعلم والاستكشافات المرتكز إلى العقل والتجربة، وتخليص البحث المعرفي من سلطة السلف وقدسية الافكار كمدخل لابد منه لتحرير الواقع العربي من حالة التخلف والتبعية والخضوع، وتحرير فكرنا العربي من حالة الجمود والانحطاط[٣٦].

وهذه المسألة تشكل أهمية كبيرة بسبب ضعف أو تغييب المنافذ الاجتماعية التقليدية (مؤسسات المجتمع المدني) ذات الصلة الروحية والاجتماعية بالمواطن والتي تمثل اداة التماس لمخاطبة السلطة، ولم تحل محلها مؤسسات اجتماعية حديثة تقوم بالوظيفة الاجتماعية والسياسية نفسها[٣٧] وهكذا نجد أن الوضع السياسي العراقي الحالي، بين الدولة والديمقراطية يتنازعه اعتباران متعارضان ومتناقضان هما:

أ– الاعتبار الموضوعي: ويتعلق بضرورة بناء الدولة وترسيخها في هذه المرحلة بوصف ذلك من الاسبقيات.

ب– الاعتبار الذاتي: ويتعلق بالرغبة الجادة والمخلصة في تحسين الاوضاع السياسية وتحقيق درجة معقولة من الحرية لممارسة الديمقراطية[٣٨].

وفي الوقت الحاضر، يحتاج العراق إلى تأسيس مجلس التنمية وإعادة الاعمار كجهاز وطني تابع للدولة ومستقل وذلك يهدد اقامة مشاريع البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ولتحسين مناخ عمل القطاع الخاص أيضاً. ولهذا الغرض، يجب تخصيص معظم الايرادات النفطية لميزانية المجلس، بينما يجب تخصيص نسبة اقل من هذه الايرادات لتمويل الميزانية الحكومية السنوية. ويجب أن يضطلع المجلس بالمهام الرئيسة الآتية:

أ– تمويل الاستثمار العام في مشاريع البيئة الاساسية التي تم تحضيرها واختيارها في اطار سياسات ومعايير التقييم المستدامة من استراتيجية وسياسات زيادة النمو والاسراع بالتنوع الاقتصادي الهيكلي.

ب– تحديد السياسات المناسبة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر بهدف توطين الصناعات الاستراتيجية ذات التقنية المتقدمة.

ج– اعداد خارطة بفرص الاستثمار في البلاد لتشجيع الاستثمار الخاص في اطار استراتيجية وسياسات زيادة النمو والاسراع بالتنوع الاقتصادي الهيكلي[٣٩].

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، ما المستقبل الذي نطمح إلى صنعه؟

إن المستقبل الذي يليق بأن نتوجه إليه يجب أن يتسم بسمة جوهرية بارزة تعين صورته وتتغلغل في جميع مظاهره. فليس يكفينا أن نصلح هذا أو ذاك من قطاعات مجتمعنا أو أن نتحسن تحسناً تدريجياً هنا وهناك وإنما المطلوب نهضة شاملة وحركة ابداعية تبدلنا تبديلاً جذرياً. ولكن ما معايير هذا التبديل الجذري؟

إنها تلتقي في معيار اساسي واحد: هو معيار القدرة الذاتية. فجميع علاتنا الحاضرة تنبعث عن علة أم هي العجز؟ عجز ازاء الطبقة وعجز تجاه مطامع الغير وتسلطاته، وعجز في وجه اهوائنا وعصبياتنا، وعجز عن الخلق والابداع. ولعل الانتقال من العجز إلى القدرة يتضمن الانتقال من حالة الانفعال إلى حالة الفعل في مختلف جوانب حياتنا: من الخضوع إلى السيادة في السياسة والدفاع ومن التبعية إلى السلطة الذاتية في التحكم بمواردنا الاقتصادية، ومن التفكك الاجتماعي والقومي الذي يسير الهيمنة علينا إلى التضامن والتكامل والالتحام الذي يولد وينمي كفاءاتنا الخلاقة، ومن التوهم السائب والمسيب إلى العقلانية المنضبطة الضابطة ومن الارتخاء الخلقي والاداري إلى الاعتزام الناظم المحنك. وبعبارة أخرى، من كل ما يغري القوى المسيطرة بنا ويرسخ سلطتها علينا إلى كل ما يبعث فينا الطاقة على الصمود وعلى توجيه مصيرنا كأمة وعلى اثبات وجودنا وثقلنا واثباتا واقعيا في الساحة العالمية[٤٠].

المحور الخامس

The Fifth theme

السيناريوهات المستقبلية المحتملة

The Possible Future Scenarios

ثمة ثلاثة احتمالات لمستقبل الدولة الوطنية العربية:

الاحتمال الأول: بقاء الدولة الوطنية العربية:

The First Possibility: The Survival of the Arab National State:

يبدو هذا هو الاحتمال الاقوى في كل من دول الوفرة الاقتصادية والتي لا تعاني من ازمات اجتماعية وثقافية حادة، وكذا في الدول العربية ذات الدولة الوطنية العربية العريقة. وينبغي الإشارة إلى أن مستقبل الدولة في المنطقة العربية يتوقف على التفاعل بين عدد من العوامل المحلية والاقليمية والدولية، كما أن قدرة كل من العوامل الدولية والاقليمية على التأثير تتباين باختلاف نمط النظام الدولي القائم ودرجة اهتمام القوى الكبرى بتطورات المنطقة والعلاقات بين القوى الاقليمية الفاعلة وبين كل منها والقوى الكبرى، إلا أن العوامل المحلية تظل هي الاقوى تأثيراً في مستقبل الدولة الوطنية العربية دون تجاهل تأثير العوامل الدولية والاقليمية وخاصة البيئة الاجتماعية التي تعد من اشد العوامل المحلية تأثيراً وتتمثل هذه البيئة في تأثير كل من الانقسامات الدينية والمذهبية الطائفية والقبلية والعشائرية والجهوية[٤١].

الاحتمال الثاني: سيناريو التفتيت:

The Second Possibility the Fragmentation Scenario:

ويمكن أن يقود سيناريو التفتيت خصوصاً بعد القضاء على داعش، إلى تنازعات على السلطة وقد يقود إلى حروب اهلية مصغرة، محلية وذلك للاستحواذ على مقاليد السلطة والنفوذ والمال وخصوصاً في ظل غياب جهد وطني عام لإعادة بناء الدولة وترسيخ كياناتها القائمة على المواطنة وسيادة القانون وارساء قواعد اللعبة الديمقراطية على نحو صحيح[٤٢].

وعليه ينبني الاتجاه نحو الديمقراطية حول مخططات معرفية وحدانية وقيمية، تتطلب تنشئة سياسية واجتماعية طويلة الأمد، أنها كما يقول " غيلنر" (اشبه بمزروعات البستان، التي تحتاج إلى التشذيب والرعاية المحكمة أما الثقافة السلطوية، فتشبه نباتات الادغال التي تترعرع بشكل متوحش في اخصاب الطبيعة) وتقوم هذه الثقافة الاخيرة، كمنظومة شبه طبيعية للأدوار والمراكز، على نظام من التراتبيات الجامدة وتحتاج إلى الفرد المجبول على الانصياع والتفاني في الخضوع للسلطة. وبينما تنشأ الثقافة السلطوية عن المشاعر الفطرية الجياشة، تساعد ثقافة البستان على خلق المشاعر المدنية الميالة إلى الحرية والتسامح والمساواة. وهي ذات المشاعر التي تحتاج إليها الديمقراطية سواء كنظام للحكم أو كبوتقة للقيم المتحضرة. وتشكل هذه الثنائية تناقضاً ثقافياً لينذر بالمخاطر في الدول الجديدة. ولعل ما يشهده الوطن العربي في مرحلة ما بعد التغيير ليس في منأى من التناقض بين الاتجاهات المدنية الديمقراطية من جهة والاتجاهات السلطوية الغريزية من جهة ثانية[٤٣].

ويعد الإنسان أساس ثروة الأمم وأساس التنمية الحقيقية وإن نجاح أي خطط تنموية يعود إلى قدرة الدولة على تصميم رؤية لهذه الخطط لتكون أساساً للنهضة والتحديث، وأن العدالة في تطبيق التنمية داخل بيئة المجتمع تسهم في تعزيز الجبهة الداخلية وتقلل التوتر الداخلي وتدعم ركائز المجتمع أمام التحديات الخارجية[٤٤]. وعلية فإن اشتراطات قيام دولة مدنية وطنية على الاقل في العراق وهذا ينطبق على بقية البلدان العربية، متصلة بتكامل ثلاثة مستويات:

١- تكامل القيم المدنية التي تنتجها المدنية (منظومة الفضائل المدنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية) المستقلة من روح المدينة على حساب روح البداوة أو القرية في انتاجها للمجتمع.

٢- سيادة الضمانات المدنية التي تنتجها الدولة وتتمثل بالحقوق المدنية والحقوق السياسية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. أن اشتراط سيادة الضمانات المدنية مرهون باعتماد المواطنة الديمقراطية في اصل نشوء وبقاء الدولة، ولا يمكن الحديث عن حقوق

سياسية ومدنية واقتصادية وثقافية دون اشتراطات حماسية قانونية توفرها الدولة، والدولة المدنية هي النمط الوحيد بين انماط الدول القادرة على ضمان سيادة منظومة الحقوق المدنية.

٣- توافر الحاضن المدني كنسق ومؤسسات والحاضن للثقافة المدنية هنا هو المجتمع المدني، ولم يتشكل بعد مجتمعنا المدني. إن نسق مدنية المجتمع يرتبط بثلاثة عوامل هي: الرابطة والوعي والاداء، فنسقية المجتمع المدني تنتظم على أساس من المواطنة الفاعلة في العلاقات النسقية (عمودية وافقية) بين أفراد المجتمع والدولة وعلى أساس من (الاداء الفردي والجماعي) الطوعي والمسؤول المستند إلى القانون السليم[٤٥].

الاحتمال الثالث: **سيناريو استمرار الحال**:

The Third Possibility: The Scenario of Situation Continuity:

وهذا يعني بقاء الوضع على ما هو عليه من دون احراز تقدم يذكر، وذلك سيعني فشل الخطط المعلقة للإصلاح، بسبب عوامل الكبح والمعارضة من جانب الجماعات المتضررة من الاصلاح. وإذا توقف مشروع الاصلاح، فإن ذلك سيكون سبباً في الخيبات والمرارات التي سيعيشها العراقيون، وإن استمرار مثل هذا الأمر لفترة غير قصيرة سيؤدي إلى تعميق فشل الدولة ويضم في تشظيها خصوصاً أن عوامل الهدم ستكون فعالة في ظل شعور بالتمييز ومواطنة غير متساوية وتقديم الهويات الخاصة على حساب الهوية العامة[٤٦].

لقد حظي فعل التعاقد السياسي لدى (هوبز) باهتمام بالغ لأنه يعتبره أحد العناصر الاساسية الفاعلة في العلاقات البشرية، فالتعاقد السياسي فعل بشري خالص يمثله هويز كفعل مؤسس للدولة باعتبارها تنظيما عموميا ذا سيادة وسلطة يؤمن السلم والامن المدنيين، وإذا كانت سيادة الدولة تحتاج إلى من يمثلها بشخصية الحاكم فقوة الدولة واستمرارها سيحتاجان إلى أهمية عمومية للسلطة، تجعل الأفراد يمتثلون للقوانين حتى لا يعودوا إلى حالة حرب الكل ضد الكل. ومشروعية السلطة السياسية داخل الدولة بالنسبة إلى هوبز ترجع إلى امرين اثنين: أولهما التزام الأفراد بمقتضيات التعاقد السياسي، أي تنازلهم عن حقهم الطبيعي في الحكم للغير، قصد اقامة مجال عمومي للأحكام والقضاء وهو بالذات مجال الدولة. وثانيهما

المحافظة على الحقوق الطبيعية للفرد، خصوصاً الحق في الحياة والامن والسلم والملكية، تفادياً للعودة إلى حالة العدوان وحرب الجميع ضد الجميع[٤٧].

وبالعودة إلى العراق الذي ضربه الإرهاب على نحو شديد ومستمر منذ احتلاله إلى اليوم، فقد استزرع التعصب بالتربة العراقية فانتج تطرفاً وهذا الاخير قاد إلى الإرهاب المنفلت من عقاله، وخصوصاً بإشعال الصراعات المذهبية والإثنية التي اتخذت طابعاً استئصالياً أو تهميشياً بعد الاحتلال، ولكن ذلك لا يعني أنه أمر مستورد بقدر ما كانت هناك ظروف اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية ودينية وطائفية ونفسية تساعد على انتشار فايروس وذلك بالاستفادة من الحواضن التي شكلت بيئة صالحة لنموها واساسها غياب المصالحة الوطنية والشعور بالتميز والاقصاء، وبدلاً من اعتماد الدستور على المواطنة والمساواة والمشاركة المجتمعية المستندة إلى الحرية والعدل بوصفها ركائز للدولة العصرية الحديثة، فإنه ذهب إلى ما يسمى دولة المكونات التي ورد ذكرها في الدستور ثماني مرات وليس ذلك سوى تكريساً لصيغة المحاصصة[٤٨].

وحقيقة الأمر تقتضي القول، أن مكافحة الإرهاب لا تقتصر على القضاء على داعش كتنظيم، بل تقتضي اتخاذ اجراءات جدية لمحاربة الايديولوجيا ككل ومحاولة دمج المسلمين في انحاء الارض للتخلص من الدوافع التي قد تدفعهم إلى القيام بأعمال ارهابية أو هجمات ذئاب منفردة والتخلص من هذا الخطر المحدق الذي ستلجأ إليه داعش عند هزيمتها في سوريا والعراق[٤٩].

وعليه ينبغي اعتماد استراتيجية علمية متكاملة سياسية وعملية، واجتماعية وثقافية وتربوية ودينية واشراك المجتمع المدني فيها، تبدأ بالوقاية وتمر بالحماية وصولاً إلى الرعاية باتخاذ تدابير طويلة ومتوسطة المدى، وفي الوقت نفسه اجراءات آنية ضرورية، في اطار مؤسسي، فضلاً عن الجوانب الامنية والاستخبارية، وسيكون ركيزتها الاساسية إرادة سياسية جامعة وتوافق وطني عام لتجفيف منابع الإرهاب اقتصادياً ومالياً والعمل على خفض مستويات البطالة والفقر والتهميش، وكذلك خطة اعلامية وثقافية وتربوية مجتمعة لنشر ثقافة اللا عنف

والتسامح والاعتراف بالآخر والاقرار بالتعددية والعيش المشترك والمواطنة المتساوية ومعالجة مشكلات وقوانين الاجتثاث والاقصاء كما ينبغي اعلاء مرجعية الدولة فوق جميع المرجعيات الطائفية والاثنية والحزبية والسياسية والعشائرية وغيرها، فضلاً عن وضع حد للفساد وملاحقة المفسدين والمتسببين في هدر المال العام. وتلك كانت مطالب التظاهرات التي اندلعت منذ عام ٢٠١٥ وإلى الأن فضلاً عن وضع الكفاءات العراقية ولاسيما من الشابات والشباب في المكان الصحيح والملائم لإدارات الدولة وذلك خارج دائرة الولاء باعتماد معايير الكفاءة والنزاهة[٥٠].

ومن جانب آخر بالنسبة إلى مسألة النازحين، فإن الحماية التي يجب توفيرها للنازحين داخلياً لها ثلاثة أبعاد هي الهدف والمسؤولية القانونية والنشاط، على اعتبار أن الحماية هي سائر الانشطة التي تهدف إلى ضمان الاحترام الكامل لحقوق الفرد وفقاً لقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي وقانون اللاجئين والتشريعات الداخلية. وبالتالي يقتضي العمل من المؤسسات الوطنية والدولية أن تبادر إلى تشجيع العودة الطوعية للنازحين، توفير الحماية الداخلية للنازحين، عدم التميز بين النازحين، حماية اموالهم وممتلكاتهم، الحق في الحياة والكرامة والحرية والرعاية الصحية ومستوى المعيشة الضرورية. إلا أنه على الرغم من تغطية القانون الدولي الحالي جوانب كثيرة ذات صلة بالأشخاص النازحين، وبأسلوب متفرق ومشتت، فهناك مجالات كثيرة لا يوفر فيها القانون حماية قانونية كافية نتيجة عدم وضوح المنطوق أو لوجود ثغرات قانونية تتمثل بصورة أخرى للحماية غير الكافية تقع اسفل عتبة تطبيق القانون الانساني التي قد يسمح فيها بتنفيذ أو حتى الغاء ضمانات حقوق الإنسان[٥١].

ولكي نتمكن من إعادة اعمار المناطق المحررة من سيطرة داعش ونستثمرها بطريقة فعالة بات من الضروري وضع عدد من الاجراءات كحلول للإخفاقات الحاصلة في إدارة المساعدات لاسيما وإن إدارة المساعدات هي مسؤولية مشتركة بين المانح والمستفيد. لذا يتوجب أن تكون الاجراءات متوازية من الجانبين الحكومي والدولي وكالتالي:

١– إن ادارة اموال المساعدات الدولية لإعادة اعمار المناطق المحررة يتطلب إلتزام وإرادة سياسية للتعامل مع المجتمع الدولي بطريقة تضمن المصالح الوطنية، وتضع المصلحة العامة فوق المصالح المناطقية والسياسية الضيقة.

٢– على الدولة المانحة للعراق إعادة النظر بالسياسات التي تحكم تقديم المساعدات وتكيفها بطريقة تضمن استجابتها للوضع المحلي والخصوصية التي تتطلبها المرحلة الإنتقالية التي يمر بها العراق.

٣– إعداد مذكرات تفاهم للمشاريع والبرامج لغرض توضيح مسؤوليات كل من الجهة المانحة والمستفيدة والنشاطات التي يتولى كل منها تنفيذها، ويسري ذلك أيضاً على اتفاقيات التمويل المشترك المبرمجة بين الحكومة العراقية والمانحين.

٤– وأخيراً، لابد من وضع قيود صارمة على عمليات الصرف حيث اشارت التجربة السابقة إلى وجود فجوات في المحاسبة، حيث توكل المسؤولية الكاملة إلى منظمات الأمم المتحدة كل على حدة، دون وجود جهة مركزية وطنية لها الصلاحية لمراقبة الاداء وتأمين السيطرة النوعية[٥٢].

ومما تقدم فإن الخطط المستقبلية المراد أن يكتب لها النجاح في الواقع الاجتماعي العراقي مما ينعكس على بناء اطر سليمة للدولة العراقية، تعتمد على سيادة القانون أولاً، واحترام الطبقة السياسية للنص الدستوري والامتثال له ثانياً وبذلك سيتم إضفاء الجانب الحقوقي على كل ما هو سياسي من ناحية، والفصل بين شخص المسؤول والمسؤولية الموكلة إليه من ناحية ثانية، وهو ما يعني ماسة السلطة، إذ أن عملية بناء الدولة وما تستدعيه من تفكيك وإعادة تجميع وتركيب بنى النظام التقليدي وفقاً لسياسات وصياغات ومقاسات حديثة تقتضيها عملية البناء، فإن ذلك لا يمكن أن يتم خارج اطار شرعية النظام السياسي التي تتوقف بشكل كبير على درجة ماسة السلطة منه. فماسة السلطة وما تتضمنه من تجديد للصلاحيات وبيان للحقوق والواجبات وسيادة القانون ضمن اطار دستوري يقوم اساسا على امتثال واحترام النص الدستوري بوصفه معياراً للحكم السليم، تعني في الوجه الاخر عقلنة

العلاقات الاجتماعية وتوزيع السلطة افقياً في جهاز الدولة الرسمي بما يحقق عقلنة العلاقة بين الدولة والمجتمع وسيادة القانون على جميع اعضاء الهيأة الاجتماعية حكاماً ومحكومين، ويتوقف كل ذلك بدرجة كبيرة على نوع الثقافة السياسية التي يبثها النظام وعلى قدرتها على تغيير قناعات وتوجهات الأفراد بما يتوافق واهداف النظام، وهو ما يسهم في تشكيل هوية وطنية جامعة للمجتمع ويسهم في احداث البناء السليم للدولة العراقية[٥٣].

الخاتمـــــة

Conclusion

مما تقدم يستنتج أن هناك مجموعة من المقومات الاساسية ينبغي العمل على ارسائها بالشكل الصحيح:

١- المقوم السياسي: على الدولة أن تضمن للمواطنين حرية ممارسة الحقوق والحريات السياسية في اختيار الهيئات العامة الحاكمة في الدولة بكل حرية واريحية.

٢- المقوم الاقتصادي: فالدولة وفق الدستور العراقي في المادة ٢٩ و٣٠ ملزمة بأن تكفل للمواطن حرية العمل ورعاية الشباب وكبار السن ورعاية الأرامل وغيرها من الفئات الاجتماعية، حتى لا يفقد هؤلاء الثقة بذويهم وبالتالي تذوب في داخلهم روح المواطنة وتضعف.

٣- المقوم الاجتماعي: وهو يرمز إلى الحفاظ على الروابط الاجتماعية والحفاظ على الاسس الاجتماعية التي يبنى عليها المجتمع لاسيما المجتمع العراقي المحافظ والشرقي والاسلامي والعربي له قيم ومبادئ تختلف ربما عن بقية القيم والاعراف التي تنتمي إليها مجتمعات أخرى، ومن هنا تنهض مسؤولية الدولة في أن تتصدى لكل ما يعكر هذه القيم السامية التي يعبر بها ابناء البلد على شاكلة ما يحدث على الانترنت من تدريب لهذه القيم من خلال بعض المواقع والقنوات والممارسات والافكار الهدامة.

٤- المقوم الثقافي: هو أيضاً عنوان مهم من عناوين المواطنة فلابد من الحفاظ على هوية هذا الشعب وثقافته وحضارته وقيمه، كل هذه المسميات عوامل تفاعلية بالنسبة إلى المواطن ويعتز بها وعلى الدولة واجب تنميتها[٥٤].

وعليه يمكن القول، أن كل دول العالم التي مرت بنفس ظروف العراق، مرت بمحاولات الاصلاح من خلال ثلاثية اصلاح التعليم أولاً، واصلاح الاقتصاد ثانياً، واصلاح النظام السياسي ثالثاً. لذلك ينبغي العمل على ما يلي:

أ- وجود اقتصاد قوي ومتين .

ب– التظاهرات الجماهيرية هي علامة مضيئة اعادت للنظام السياسي حيويته ونشاطه.
ح– الاصلاح يبدأ من القضاء واصلاح المفوضية المستقلة للانتخابات والهيئات الاخرى.
د– الاصلاح يجب أن يتكون في المؤسسات وليس في استبدال الاشخاص.
هـ– التظاهرات الحالية اثبتت حقيقة ترسيخ ممارسة المعارضة السلمية والابتعاد عن العنف.
و– التأكيد على أهمية التداول السلمي للسلطة واعتباره قاعدة مقدسة وثقافة راسخة .
ك– منظمات المجتمع المدني والنخب الثقافية لها دور في انضاج الوعي الجماهيري.
ي– البرلمان العراقي لابد أن يتحمل مسؤولياته في المراقبة والتشريع.
د– التأكيد على الادارة الوطنية الصلبة في المطالبة بالإصلاح.
ذ– الاصلاح ينبغي أن يبدأ من اصلاح التعليم(٥٥).

ومن جانب آخر، شكل الإرهاب الخطر الأكبر على المجتمع والواقع الاجتماعي العراقي وذلك بحكم السيطرة على عقول الشباب أفراداً أو جماعات والعبث بها، وخصوصاً بزراعة الكراهية وتبرير العدوان، وايجاد الذرائع لإقصاء الاخر واستسهال عمليات القتل والتهجير.

لقد اندفع الكثير من المجاميع الارهابية والتكفيرية بتشكيلاتها القديمة والجديدة في ظل استنفار طائفي، باتجاه سفك دماء العراقيين من مختلف الانتماءات الدينية والاثنية، الأمر الذي اصاب التنوع والتعددية الثقافية المجتمعية بالصميم، والحق الضرر الكبير بالنسيج الاجتماعي المتعايش، وخصوصاً فئات المسيحيين والآشوريين والأرمن والكلدانيين والايزيديين والصابئة المندائيين والشبك والكاكائية، وغيرها.

وإن كان الأمر قد شمل الجميع دون استثناء، فإن هذه المجاميع الثقافية، التي يطلق عليها مجازاً "الاقليات"، تعرضت بكياناتها، إلى عنف شديد، واضطرت اعداد واسعة منها إلى الهجرة بعد ما لحق بها من انتهاكات سافرة بالأرواح والمقدسات والممتلكات وغيرها، وقد تعرضت النساء الايزيديات إلى عمليات السبي وهو شكل من اشكال العبودية، حيث تم بيعهن بسوق النخاسة، الأمر الذي يندى له جبين الإنسانية.

لقد استزرع التعصب بالتربة العراقية، فانتج تطرفاً، وهذا الاخير قاد إلى الإرهاب المنفلت من عقاله، وجرى كل ذلك في اطار حواضن طائفية ومذهبية واثنية، غذاها نظام المحاصصة الذي اشعل الصراعات المذهبية والاثنية، وايقظ الفتن النائمة التي اتخذت طابعاً أستئصالياً أو تهميشياً ولكن ذلك لا يعني أنه أمر مستورد بقدر ما كانت هناك ظروف اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسة ودينية وطائفية ونفسية، ساعدت في انتشار فيروسه على نحو مريع، وذلك بالاستفادة من البيئة الصالحة لنموها واساسها غياب المصالحة الوطنية والشعور بالتمييز والاقصاء. وهنا لابد من إعادة مرجعية الدولة وجعلها فوق جميع المرجعيات الدينية والطائفية والإثنية والحزبية والسياسية والعشائرية، وغيرها[٥٦].

الهـــوامـــش

Endnotes

(١) للمزيد من الاطلاع انظر: خير الدين حسيب، العرب .... إلى اين؟ نحو خطة طريق للخروج من المأزق العربي الراهن مجلة المستقبل العربي العدد (٤٤٣)، السنة (٣٨)، كانون الثاني ٢٠١٦، ص١٩٨–١٢٠.

(٢) وليد سالم محمد، الثقافة السياسية واهميتها في ماسة السلطة وبناء الدولة في العراق الرؤية والاليات، دراسات الوحدة العربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوطن العربي، العددان (٤١) و(٤٢)، ربيع ٢٠١٤: ص١٢٥.

(٣) داليا رشدي، النظريات القاصرة : لماذا تستعطي إعادة بناء الدولة في الشرق الاوسط؟ ملحق مجلة السياسية الدولية تحولات استراتيجية، عدد ابريل ٢٠١٧ عدد٢٠٨، ص١٣.

(٤) عبد العظيم حماد، فشل الدولة العربية واثارها الوخيمة داخليا واقليميا، مجلة السياسة الدولية، العدد (٢٠١)، السنة الحادية والخمسون يوليو ٢٠١٥، ص ٤٥–٥٥.

(٥) خضر عباس عطوان واسراء علاء الدين نوري، فرضيات صراع الهوية السياسية ومستقبل الديمقراطية في كردستان، مجلة المستقبل العربي، السنة (٣٧) العدد ٤٣٤ نيسان / ابريل ٢٠١٥، ص١٦٨.

(٦) داليا رشدي، النظريات القاصرة لماذا تستعصي إعادة بناء الدولة في الشرق الاوسط، مصدر سبق ذكره، ص ١٤.

(٧) عبد الحسين شعبان، جدل المواطنة والانتماء الطائفي مقارنة للحالة العراقية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠٨، السنه ٥٣، ابريل ٢٠١٧، ص٥٩.

(٨) داليا رشدي، النظريات القاصرة: لماذا تستعصي إعادة بناء الدولة في الشرق الاوسط، مصدر سبق ذكره، ص١٤.

(٩) عبد اللطيف المتدين، الحدود المزدوجة: صراع الهويات من منظور سياسي، مجلة المستقبل العربي، السنة (٣٩)، العدد (٤٥٤) كان الأول / ديسمبر ٢٠١٦، ص ٦٣.

(١٠) داليا رشدي، النظريات القاصرة مصدر سبق ذكره، ص ١٤–١٥.

(١١) وليد سالم محمد، الثقافة السياسية واهميتها في مأسسة السلطة وبناء الدولة في العراق، مصدر سبق ذكره ص١٢٨–١٢٩.

(١٢) وليد سالم محمد، الثقافة السياسية واهميتها في مأسسة السلطة وبناء الدولة في العراق، مصدر سبق ذكره، ص١٢٩–١٣٠.

(١٣) عبد الحكيم ابو اللوز، الاسلاميون في المغرب " الموقف من التعددية السياسية، مركز المسبار للدراسات والبحوث، مطابع المتحدة للطباعة والنشر، ط١، كانون الأول، ٢٠١٥، ص٤١.

(١٤) فالح عبد الجبار، الدين والاثنية والتوجيهات الايديولوجية في العراق من الصراع إلى التكامل، سلسلة محاضرات الامارات (٨٤)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ع ٢٠، ص ٢١–٢٢.

(١٥) وليد سالم محمد، الثقافة السياسية واهميتها..، مصدر سبق ذكره، ص١٣٠.

(١٦) فالح عبد الجبار، الدين والاثنية والتوجيهات الايديولوجية في العراق...، مصدر سبق ذكره، ص٢٢.

(١٧) رعد عبد الجليل مصطفى الخليل، وحسام الدين علي مجيد، نموذج الدولة– الأمة التقليدي في مواجهة ازمتي الاندماج والهوية، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، العدد (٣٣)، شتاء ٢٠١٢، ص١٢٩– ١٣٠.

(١٨) خيري عبد الرزاق جاسم، ادماج الاعراق وادارة التنوع: المغرب والجزائر أنموذجاً، في مجموعة باحثين، المجتمعات التعددية: إشكالية الاندماج وسياسات الدولة، مصدر سبق ذكره، ص٦٥.

(١٩) عبد السلام بغدادي، الدولة العربية المعاصرة بين إشكالية المكونات والإثنية المغلقة وخيار المؤسسات الوظيفية المفتوحة، دراسات البيان، مركز البيان للدراسات، والتخطيط، العدد (١)، حزيران ٢٠١٧، ص١١٩–١٢٠.

(٢٠) وليد سالم محمد، الثقافة السياسية واهميتها ....، مصدر سبق ذكره، ص ١٣١–١٣٢.

(٢١) عبد الحسين شعبان، في الحاجة إلى التسامح. ثقافة القطيعة والتواصل، في : مجموعة باحثين، الطائفية والتسامح والعدالة الانتقالية من الفتنة إلى دولة القانون، سلسلة كتب المستقبل العربي(٦٦)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط١، تشرين الأول/ اكتوبر ٢٠١٣، ص١٢٨–١٢٩.

(٢٢) وليد سالم محمد، الثقافة السياسية...، مصدر سبق ذكره / ص١٣٣.

(٢٣) علي حسين حميد، الدبلوماسية التقليدية في عصر الإرهاب المعالم "قراءة تحليلية"، في مجموعة باحثين، عالم بلا هيمنة أوهام السيطرة بين اللاعبين الكبار، مجلة ابحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، العدد (١٥)، اب ٢٠١٧، ص٢٢٦.

(٢٤) صادق علي حسن، البعد الاقتصادي للتخطيط الاستراتيجي العراق نموذجا، في مجموعة باحثين، عالم بلا هيمنة أوهام السيطرة بين اللاعبين الكبار، المصدر السابق، ص٣٢٦.

(٢٥) المصدر نفسه، ص٣٢٧–٣٢٨.

(٢٦) محمد صفي الدين خربوش، شروط الرحيل: هل استنفذت "الدولة الوطنية" العربية قدرتها على الصمود؟ مجلة السياسة الدولية، العدد (٢٠٩)، يوليو ٢٠١٧، المجلد (٥٢)، السنة (٥٣) ص٧٨.

(٢٧) عبد العظيم خير حافظ، جدل الفيدرالية في العراق، مؤسسة ثائر العصامي، بغداد، ٢٠١٧، ص٢٧٤–٢٧٥.

(٢٨) محمد ناجي محمد الزبيدي، وحامد عبد الحسين، تطبيق مؤشرات التنويع الاقتصادي في العراقي، في مجلة الفرات، تصدر عن مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، العدد الثامن، شباط ٢٠١٧، ص٣٦.

(٢٩) عبد العظيم جبر حافظ، النظام السياسي الديمقراطي والامن الوطني، مؤسسة ثائر العصامي، بغداد سنة ٢١٧، ص١٣٧.

(٣٠) نبيل محمد سليم، السياسات العامة واثرها من استقرار الدولة، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، بغداد العدد (٦٩) نيسان ٢٠١٧، ص١٦.

(٣١) محمد ناجي محمد وحامد عبد الحسن، تطبيق مؤشرات التنويع الاقتصادي، مصدر سبق ذكره، ص٤٧.

(٣٢) طلال صالح بنان، الرئيس ترامب: أمريكا أولاً.. عودة للعزلة والحمائية من جديد: عزلة امريكا تقودها لتكون دولة اقل نمواً وامناً واستقراراً، مجلة اراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، المملكة العربية السعودية، العدد (١٢٢) اغسطس ٢٠١٧، ص١٤٠.

(٣٣) وليد سالم محمد، الثقافة السياسية واهميتها، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٣–١٣٤.

(٣٤) صادق علي حسن، البعد الاقتصادي للتخطيط الاستراتيجي (العراق نموذجا)، مصدر سبق ذكره، ص، ٣٣.

(٣٥) احمد عدنان كاظم، تأثير صراع الارادات السياسية في التجربة الديمقراطية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية، العدد ٥٣، تموز، ٢٠١٢،ص٨٦–٨٧.

(٣٦) عامر عبد زيد، من أجل اخلاقيات التسامح في ظل ثقافة اللاعنف، سلسلة كتب ثقافية، بيت الحكمة، بغداد ٢٠١٠، ص١٥٢.

(٣٧) خميس حزام والي، فلسفة الحكم بناء المجتمع السياسي لعراق ما بعد عام ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية، العدد (٦٨)، كانون الثاني ٢٠١٧، ص٤٧.

(٣٨) المصدر نفسه، ص٥٧.

(٣٩) صبري زاير السعدي، البديل الاقتصادي للتحرر من شراك فخ الريع النفطي في العراق، مجلة المستقبل العربي، السنة ٤٠، العدد ٤٥٩، ايار/ مايو ٢٠١٧، ص١٥١.

(٤٠) محمود علي الداود، داعش وتقاطع المصالح والصراعات الاقليمية والدولية، مجلة دراسات سياسية واستراتيجية، بيت الحكمة، ٢٠١٦، ص١٦.

(٤١) محمد صفي الدين خربوش، شروط الرحيل: هل استنفذت الدولة الوطنية العربية قدرتها على الصمود، مجلة سياسة الدولية، العدد(٢٠٩)، يوليو ٢٠١٧، ص٨٢.

(٤٢) ٤٢– عبد الحسين شعبان، جدل المواطنة والانتماء الطائفي مقارنة للحالة العراقية، مجلة السياسة الدولية، العدد(٢٠٨) ابريل ٢٠١٧، المجلد (٥٢)، ص٥٨.

(٤٣) بن احمد حوكا، الثقافة السياسية الحضرية في الوطن العربي العلاقة بين الاتجاه نحو الديمقراطية والاحتجاج السياسي، مجلة المستقبل العربي، السنة (٣٩). العدد (٤٥٨)، نيسان ابريل ٢٠١٧، ص٥١.

(٤٤) مفيد كاصد الزيدي، مكافحة الفساد والاصلاح التربوي والتعليمي، قراءة في التجربة الاماراتية، مجلة دراسات تاريخية، العدد (٤٢) حزيران، ٢٠١٦، ص٢٠١.

(٤٥) عبد السلام بغدادي، الدولة العربية المعاصرة بين إشكالية المكونات والإثنية المغلقة وخيار المؤسسات الوظيفية المفتوحة، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٥–١٢٦.

(٤٦) عبد الحسين شعبان، جدل المواطنة والانتماء الطائفي مقاربة للحالة العراقية، مصدر سبق ذكره، ص٥٨–٥٩.

(٤٧) محمد بن علي، حقوق الإنسان في ظل اطروحات العولمة، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد٤١، ٤٢، شتاء ربيع ٢٠١٤، ص١٧٢.

(٤٨) عبد الحسين شعبان، التطرف والارهاب: اشكاليات نظرية وتحديات عملية ؟(مع اشارة خاصة إلى العراق)، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٦٣، سنة ٤٠، ايلول/سبتمبر ٢٠١٧، ص١٤٣–١٤٤.

(٤٩) محمود البازي، الذئاب المنفردة الملاذ الاخير لداعش، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٥٦، سنة ٣٩، شباط /فبراير٢٠١٧، ص١٢٦.

(٥٠) عبد الحسين شعبان، التطرف والارهاب: اشكاليات نظرية وتحديات عملية مع اشارة خاصة إلى العراق، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٤.

(٥١) محمد عباس محسن، القانون الدولي الانساني وحماية النازحين داخليا؟ حالة النزوح في العراق، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان ٥١ و٥٢، صيف/خريف ٢٠١٦ ص١٤–١٦.

(٥٢) جميل عودة ابراهيم، المنح الدولية لإعادة الاستقرار في المناطق المحررة.... العراق نموذجا، نافذة المستقبل، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية، الاصدار الأول، ط١، ٢٠١٧، بغداد، ص ١٨٢–١٨٣.

(٥٣) وليد سالم محمد، الثقافة السياسية واهميتها في ماسة السلطة وبناء الدولة في العراق: الرؤية والاليات، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٥– ١٣٦.

(٥٤) للمزيد من الاطلاع انظر بالتفصيل: مجموعة باحثين، عيون على الحقوق والحريات، مركز آدم للدفاع عن الحقوق والحريات، ط١ ٢٠١٦، ص ١٣٣٢–١٣٨.

(٥٥) للمزيد من الاطلاع: انظر بالتفصيل: مجموعة باحثين، نافذة المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨–٤٣.

(٥٦) للمزيد من الاطلاع: انظر بالتفصيل: عبد الحسين شبعان، جدل المواطنة والانتماء الطائفي مقاربة للحالة العراقية، مصدر سبق ذكره، ص٥٢–٦٠.

المصـــــادر

References

أولاً : الكتب :

I. **عامر عبد زيد، من أجل اخلاقيات التسامح في ظل ثقافة اللا عنف، سلسلة كتب ثقافية، بيت الحكمة، بغداد ٢٠١٠،**

II. **عبد الحسين شعبان، في الحاجة إلى التسامح. ثقافة القطيعة والتواصل، في : مجموعة باحثين، الطائفية والتسامح والعدالة الانتقالية من الفتنة إلى دولة القانون، سلسلة كتب المستقبل العربي(٦٦)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط١، تشرين الأول/ اكتوبر ٢٠١٣.**

III. **عبد الحكيم ابو اللوز، الاسلاميون في المغرب " الموقف من التعددية السياسية، مركز المسبار للدراسات والبحوث، مطابع المتحدة للطباعة والنشر، ط١، كانون الأول، ٢٠١٥.**

IV. **عبد السلام بغدادي، الدولة العربية المعاصرة بين إشكالية المكونات والإثنية المغلقة وخيار المؤسسات الوظيفية المفتوحة، دراسات البيان، مركز البيان للدراسات، والتخطيط، العدد (١)، حزيران ٢٠١٧.**

V. **عبد العظيم جبر حافظ، النظام السياسي الديمقراطي والامن الوطني، مؤسسة ثائر العصامي، بغداد سنة ٢١٧.**

VI. **عبد العظيم خير حافظ، جدل الفيدرالية في العراق، مؤسسة ثائر العصامي، بغداد، ٢٠١٧ .**

VII. **فالح عبد الجبار، الدين والاثنية والتوجيهات الايديولوجية في العراق من الصراع إلى التكامل، سلسلة محاضرات الامارات (٨٤)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ع ٢٠.**

ثانياً: المجلات :

I. **احمد عدنان كاظم، تأثير صراع الارادات السياسية في التجربة الديمقراطية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية، العدد ٥٣، تموز، ٢٠١٢.**

II. **بن احمد حوكا، الثقافة السياسية الحضرية في الوطن العربي العلاقة بين الاتجاه نحو الديمقراطية والاحتجاج السياسي، مجلة المستقبل العربي، السنة (٣٩). العدد (٤٥٨)، نيسان ابريل ٢٠١٧.**

III. **خضر عباس عطوان واسراء علاء الدين نوري، فرضيات صراع الهوية السياسية ومستقبل الديمقراطية في كردستان، مجلة المستقبل العربي، السنة (٣٧) العدد ٤٣٤ نيسان / ابريل ٢٠١٥.**

IV. **خميس حزام والي، فلسفة الحكم بناء المجتمع السياسي لعراق ما بعد عام ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية، العدد (٦٨)، كانون الثاني ٢٠١٧.**

V. **خير الدين حسيب، العرب .... إلى اين؟ نحو خطة طريق للخروج من المأزق العربي الراهن مجلة المستقبل العربي العدد (٤٤٣)، السنة (٣٨)، كانون الثاني ٢٠١٦.**

VI. **داليا رشدي، النظريات القاصرة : لماذا تستعطي إعادة بناء الدولة في الشرق الاوسط؟ ملحق مجلة السياسية الدولية تحولات استراتيجية، عدد ابريل ٢٠١٧ عدد٢٠٨.**

VII. **رعد عبد الجليل مصطفى الخليل، وحسام الدين علي مجيد، نموذج الدولة– الأمة التقليدي في مواجهة ازمتي الاندماج والهوية، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، العدد (٣٣)، شتاء ٢٠١٢.**

VIII. **صبري زاير السعدي، البديل الاقتصادي للتحرر من شراك فخ الريع النفطي في العراق، مجلة المستقبل العربي، السنة ٤٠، العدد ٤٥٩، ايار/ مايو ٢٠١٧، ص١٥١.**

IX. طلال صالح بنان، الرئيس ترامب: أمريكا أولاً.. عودة للعزلة والحمائية من جديد: عزلة امريكا تقودها لتكون دولة اقل نمواً وامناً واستقراراً، مجلة اراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، المملكة العربية السعودية، العدد (١٢٢) اغسطس ٢٠١٧.

X. عبد الحسين شعبان، التطرف والارهاب: اشكاليات نظرية وتحديات عملية ؟(مع اشارة خاصة إلى العراق)، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٦٣، سنة ٤٠، ايلول/سبتمبر ٢٠١٧.

XI. عبد الحسين شعبان، جدل المواطنة والانتماء الطائفي مقارنة للحالة العراقية، مجلة السياسة الدولية، العدد(٢٠٨) ابريل ٢٠١٧، المجلد (٥٢).

XII. عبد العظيم حماد، فشل الدولة العربية واثارها الوخيمة داخليا واقليميا، مجلة السياسة الدولية، العدد (٢٠١)، السنة الحادية والخمسون يوليو ٢٠١٥.

XIII. عبد اللطيف المتدين، الحدود المزدوجة: صراع الهويات من منظور سياسي، مجلة المستقبل العربي، السنة (٣٩)، العدد (٤٥٤) كان الأول / ديسمبر ٢٠١٦ .

XIV. علي حسين حميد، الدبلوماسية التقليدية في عصر الإرهاب المعالم "قراءة تحليلية"، في مجموعة باحثين، عالم بلا هيمنة أوهام السيطرة بين اللاعبين الكبار، مجلة ابحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، العدد (١٥)، اب ٢٠١٧.

XV. محمد بن علي، حقوق الإنسان في ظل اطروحات العولمة، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد٤١، ٤٢، شتاء ربيع ٢٠١٤.

XVI. محمد صفي الدين خربوش، شروط الرحيل: هل استنفذت "الدولة الوطنية" العربية قدرتها على الصمود؟ مجلة السياسة الدولية، العدد (٢٠٩)، يوليو ٢٠١٧، المجلد (٥٢)، السنة (٥٣).

XVII. محمد ناجي محمد الزبيدي، وحامد عبد الحسين، تطبيق مؤشرات التنويع الاقتصادي في العراقي، في مجلة الفرات، تصدر عن مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، العدد الثامن، شباط ٢٠١٧.

XVIII. محمود علي الداود، داعش وتقاطع المصالح والصراعات الاقليمية والدولية، مجلة دراسات سياسية واستراتيجية، بيت الحكمة، ٢٠١٦.

XIX. مفيد كاصد الزيدي، مكافحة الفساد والاصلاح التربوي والتعليمي، قراءة في التجربة الاماراتية، مجلة دراسات تاريخية، العدد (٤٢) حزيران، ٢٠١٦.

XX. نبيل محمد سليم، السياسات العامة واثرها من استقرار الدولة، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، بغداد العدد (٦٩) نيسان ٢٠١٧.

XXI. وليد سالم محمد، الثقافة السياسية واهميتها في ماسة السلطة وبناء الدولة في العراق الرؤية والاليات، دراسات الوحدة العربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوطن العربي، العددان (٤١) و(٤٢)، ربيع ٢٠١٤.

Iraqi Social Reality and Its Effect on the State Rebuilding

Assistant Prof. Dr. Nagham Natheer Shuker
Center of Strategic and International Studies – University of Baghdad

Abstract

There is an issue and a problem facing contemporary societies, namely the question of the correspondence between human's identity and the people's identity, on the one hand, and the identity of the political system and the state, on the other hand. The reality is that the differences and discrepancies in the identities of any society or state is a relative issue and not absolute and it is variable in time and space. All communities have a degree of national, religious, or political diversity. Some countries have managed to achieve a degree of consistency for their individuals, peoples and political system to ensure maximum political consistency among citizens. Other countries fails to achieve this consistency, so that a growing rift of cracking and schism between the identities of individuals, society and the political system. This has been exacerbated by the repercussions of contemporary civilization and the sense of the individuals that their linked to their societies, political systems and states is either being able to interact with or to be unacceptable for continuing to interact with.

Journal of Juridical and Political Science
Web: www.lawjur.uodiyala.edu.iq